

### الأنشطة العلمية والفكرية

العدد (٢٧١) ذو القعدة (١٤٢٩هـ) - ديسمبر (١٩٠٧م)

ومن الملاحظ حقاً أن حال هذه العارون لا يرقى إلى حد كبير بين المتخصصين، وإذا كان الأمر كذلك، فمن الواجب حيث أن يستعين كل متخصص بعلماء علوم غيره، من ذوي التخصصات الأخرى، حينما يكون هناك ارتباط وثيق بين علمه وعلمهم، وذلك ليكون على إفا فيما ينسب إليه من فهم أو بصيرة من حقن. لا ينبغي على أهل العلم أن من الواجب اليوم على أن من يريد أن يستغل في العلوم من الله من موله، أن يكون على علم بقسم كبير من العلوم التي تصاحبه على ذلك، على أصول التفسير، والفقه، ومصطلح الحديث وما يفرع منه من الأصول وما صبح من الحديث عن رسول الله ﷺ وما لم يصح، وأن يكون على جانب كبير من الثقافة والمعرفة باللغة العربية وكيفية.

يبد أن الواقع يشهد أن من النادر جداً، أن يكون الفرد متكاملاً في كل علم من هذه العلوم وغيرها، متقناً لإحدى، كما أن كان متخصصاً في علم واحد منها، ولذلك فإن من القديهي أن يرى أهل العلم والمطلين والمتخصصين في علم واحد أو اثنين، مع المداورة طوما في العلوم الأخرى الضرورية منها، فكان فهم الفهم والمصاحف، والفقه والمأزج، والتفري والأدب، وغيرهم، مما هو معروف في العلوم الشرعية، فالمفسر مثلاً يستعين بالمحدث والتفري، وهذا يستعين بالمفسر والمحدث، وهذا يستعين بالتفري والفقه، وهذا يستعين بأولئك، وغيرهم وهكذا، لكن قد أخذ حاله من الأجر والتفري باستعانة غيره به، والاستعانة من عليه والمتخصص.

غير أن أهل العلم بالحديث والمتخصص منهم بالشرح والتفصيل والمعرفة

بصحيح الحديث ومطهرين من القذاسي منهم والمحققين، كانوا أهل العلماء حقا في الاستدانة بهم والاستفادة من علمهم، لاسيما في القرون المتأخرة لهذه التي نحن فيه وما قبله من القرون الثلاثة بصورة خاصة، فقد انصرف العلماء خلافاً من غيرهم عن العناية بهذا العلم وتدريسه دراسة تليق بجلاله وعظمته، حتى في المدارس القديمة، بل إن بعض المدرسين التي كانت متخصصة لتدريس الحديث فيها لم يزل قبل ذلك من القرون سارته الوجع عراباً يبادء ويختمها تدريس فيها العلوم الشرعية، وأما الحديث فدراسته ومنه لا يس في استدلالاتها اختصاص في علم الحديث كغير الحديث بدليل وغيرها.

ومن المعلوم أن علم الحديث النبوي هو أوسع العلوم الشرعية فائدة وأغنىها فائدة وأكثرها اتصالاً وارتباطاً بالمعلوم الأخرى، فما من علم أو فقه أو مذهب أو مذهب أو فقه أو مذهب إلا وهو بحاجة إليه، وإلى الاستفادة بالمتخصص فيه، والاستفادة عليه، ومع ذلك فالواقع أن القليل من المتخصصين في العلوم الأخرى من استفاد من علومهم وبحوثهم، فكان من أكثر ذلك انتشار الأبحاث الضعيفة والموهومة والتي لا أصل لها بين المسلمين الخاصة منهم والعامة لا استلبي منهم خطياً ولا مدرساً، ولا واحداً ولا مرشداً، ولا كتاباً ولا مباحثاً، إلا من شاء الله، وقيل ما عيب ذلك لأن قلةهم مستفادة من كتب - هي على اختلاف بحوثها ومباحثها - كلها مشحونة بمثل تلك الأبحاث، لم يلزم من كثرتها هذا التبع الخاسر من الاستفادة بأهل التخصص والمعرفة بهذا.

فكم من عارف بعلم الكلام - ولا أقول التوحيد - أروج في كتابه من الأبحاث هي عند أهل العلم موهوبة مكلوبة على دعوى الله ﷻ لا تستحق أن تكتب في كتب الوعظ والتكليف والرقائق، بل كتب العقائد والتوحيد والمعتقدات مثل حديث : **إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ الْبَشَرَ قَالَ لَدُنَّ أَتَقْبَلُ، فَأَقْبَلُ، ثُمَّ قَالَ لَدُنَّ أَمِيرٌ، فَأَمِيرٌ، فَتَقَالُ، وَحَرِيٌّ وَجَلَالِي، مَا خَلَقْتَ خَلْقاً أَعْرِفُ مَخْلُوقَ تِلْكَ أَسْمَاءَ، وَتِلْكَ أَسْمَاءُ** <sup>١</sup>.

[١] انظر فتاوى اللجنة رقم ١٣٣٢ و(١) كتاب العقائد، رقم ١٣٣٢.

وكم من ماعز في علم أصول الفقه أقام أصلاً، أو بعد تاعنه على أساس حديث منكر أو موضوع فقد المظنون كحديث معلق: «مِمَّ تَعْلَمُ؟» قَالَ: بِكُتَابِ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّ لَمْ يَجِدْ قَالَ: فَبِسُورَةِ رَمُوزِ اللَّهِ ﷻ، قَالَ: فَإِنَّ لَمْ يَجِدْ قَالَ: فَبِتَعْلُفِ رَأْيِي...<sup>(٦٩)</sup> والاعتلاف أي رخصة<sup>(٧٠)</sup>.

بل وكم من محدث منكر حافظ، يفتح بأحاديث في الأحكام وطورها من أبواب الفريضة هي - عند ذوي التخصص منهم بالبرج والعلول والمعرفة بصحيح الحديث وطلعه - إما ضعيه أو موضوعه، كالأحاديث التي يصححها الفقهاء وغيره من المتأخرين.

وكم من مفسر يرفع ناول كذا - أو ذكر سبب نزولها أو ساق قصة متعلقة بها، أو لمسية ما، اختصاً على حديث لم يثبت من صحته، هو عند أهل المعارف به ضباب وموضوع، مثل حديث قصة المسلمين عازرون ومزورون، وإرتكابهما عدة فواحش<sup>(٧١)</sup>، وحديث قصة الغرائق وأن الشيطان تكلم على لسان النبي ﷺ بآية مدح بها أهله المشركين: «كَلِمَاتُ الْغَرِيقِ الْمُنَى» وإن شافهين أترحمي؟ ولما في بيان أسئلة وبطلان وصحة بموافقة تعصب السجاني، لسلب قصة الغرائق وهي معروفة<sup>(٧٢)</sup>.

وكم من عليه يتابع لأوجب على الناس ما ليس بواجب، أو أسقط عنهم ما هو واجب، أو حرم عليهم، ما ليس بحرام، وأجل لهم ما ليس بحلال أو أجل عليهم عيافة صهيبة، أو صحيح لهم عيافة باغلة، أو سفلت جداً محرماً، أو حرم جداً مهدوراً، أو فرج لهم عيافة ليست مشروعة، كل ذلك لم يكن منهم عن هوى أو طعن، بل منهم، وإنما كان احتذاء منهم على أحاديث توهموها كاذبة وأبست

(٦٩) تكلمت عليه في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة رد يد بعد رده منها قبل ذلك المصنف.

(٧٠) انظر في السلسلة المشهورة رقم (١٧٤).

(٧١) قد ردت بطلانها وأنها من الأثر المزيه في السلسلة للعلامة، أمر شاء الإصلاح فترجع إليها رقم ٣٨٠.

(٧٢) قام بطرحها الكتاب الإسلامي بمجلس إمامية الأخ زهير الشاويش.

كذلك، وإن أُنهم رجعوا إلى أهل التخصص والمعرفة بالحدوث لعلموا أنها مسجلة أو مرسومة، لا يجوز تشريح شيء ما بها، وإن في حدود التشيب والاستصحاب، تكلف في التعميم والتعمق، والاحتياط والاحتياط! والأمانة على ما ذكرت، كثرة جداً تلجج المسائل إلى الألف.

ولما العونية وأعمالهم ممن ألف في علوم الدين، والاحتياط، والأمانة، والمواظبة، فحدث من أمانيتهم، وما وقع فيها من الأخطاء ولا صرح وحسبك أن تطلع على كتاب القمعي عن حق الأمانة في الأمانة في تشريح ما في الإجابة من الأمانة المحفوظين الذين العراقي، إنك إن فعلت ذلك فسترى ما هو أصعب وأصعب.

ولما كما على أبواب حركة علمية واسعة النطاق، في نشر كوامل العلوم ومنها الفقه والتشريع الإسلامي، فإن طبعاً جداً أن يكتب كثير من العلماء والكتاب في مواضيع معينة من أبواب الفقه، وبخصوصاً ما كان منها متعلقاً بالحدوث والقانون والاقتصاد، وتلقى معارفهم كثرة في حق هذه الموضوعات، وبصورتهم شرح في ألف كتاب خاصة في الفقه الإسلامي أو فقه السنة جامعاً لجميع أو أكثر الأبواب الفقهية التي يحتاجها المسلم مبتدئاً بالكتاب الفقهية، ثم تفصيلاً، ثم فروعاً، وهكذا إلى آخر الكتاب التي جرى الفقه لتبدأ على أسهل.

والتي رأيت أكثر هؤلاء العلماء والكتاب والمصنفين، قد سوت إليهم عدوى من فقههم من الفقه من ترك الاستعانة بأهل التخصص والمعرفة بالحدوث، فلا تكاد تجد حديثاً واحداً في كل ما يكون من المبحوثات المتطورة مخرجاً متصفاً أو متصفاً على طريقة أهل الحديث، اللهم إلا قليلاً منهم، وبغيرهم صنف من يقول: فروا ثلاثة لم يستكشف ولا بين عرجته من الصنف أو الصنف، وهو قد يكون موضوعاً مكتوباً عند أهل الحديث وقد أتم عليه من أشرنا إليهم ثلاثي، وبخصوصاً.

واليك بعض الأمثلة:

١- قال بعض الأفاضل ممن كتب في هذه المسألة:

يُحرّم على الجنب أن يمسك في المسجد لحديث عائشة قالت: أجهاد رسول الله ﷺ، ووجهه يوت أحماه شامخة في المسجد فقال: وجهها هذه البهوت عن المسجد... قال لا أهل المسجد لمسك ولا لجنبه، رواه أبو داود، ومن أم سلمة قالت: دخل رسول الله ﷺ مرة هذا المسجد فقام، فأعطى صوته: إن المسجد لا يدخل لمسك ولا لجنبه، رواه ابن ماجه والطبراني.

أقول: لقد حرم المسك في المسجد بناء على هذا الحديث، وأنا أعلم أنه ليس هو أول من فعل ذلك بل هو من قبله بعض من سبق من العلماء وما أوقفه في ذلك إلا عدم رجوعه إلى أهل التخصص في الحديث، ولو صبح لو وجد قول أبيه: ليس بخير، وقول عبد الحق الأصبلي: «لا يسته وتقول الخطابي: «مصلحة الجماعة».

ذكر هذا الإمام النووي في المجموع المشرح المشيخة (١٦٠-١٦١).

ثم إنه لو رجع إلى مصدر الحديث مباشرة ألا وهو أبو داود وابن ماجه، وكان من أهل العلم بتاريخ الروايات وأصولهم، لو وجد أن هذا الحديث على بصرة حسنة وجاهل، وقد قال البخاري فيها: «مختلفا عجائباً ولكننا وضع في هذا الإجماع القاضى وهو أن الحديث طريقون: أحدهما عن عائشة، والآخر عن أم سلمة، وحقيقة الأمر أن الطريق واحدة متطابقة على بصرة هذه كما كبرت إليه كذا، غاية ما في الأمر، أن بعض الروايات اختلقت في إسناده عن جرير، فقال أحدهم: «عنها عن عائشة، وقال آخر: «عنها عن أم سلمة، فيوقعهم من لم يرجع في الحديث إلى الأصول والأمهات أن الحديث طريقون، زد على ذلك أن هذا الاختلاف يحير عند أهل الحديث، اضطراباً ويعد الحديث ضعفاً على ضعفه، فكيف يجوز لعالم أن يصرح بمثل هذا؟

وليس غرضي الآن تطبيق القول والإقامة في بيان ضعف الحديث وما قيل فيه.

٢- وكان آخر من الأفاضل المشهورين والعلماء البارزين في زمانه له في هذا الطريق علمية لأهل القبة:

عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإن كل مسلم أحداً من أهل قلعة انقضى منه الله، كما لو قتل مسلماً<sup>(1)</sup>.

ثم استدل على ذلك بحديث ابن عمر عن الصادق عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال مسلماً بمطعم، وقالت أنا أكرم مني، رواية أخرى من وهي بنحو<sup>(2)</sup>.

مع أن هذا الحديث عند أهل المعرفة به ضعيف، فون أي اختلاف بينهم، فقد ضبطه الطحاوي والدارقطني والبيهقي ونقل عن الإمام صالح بن محمد الساجد أنه قال: هو مرسل منكر<sup>(3)</sup>.

وإن أفاضل القائل المشار إليه استخرج الحديث بنحو من حسن الدارقطني في لونه، كلام الدارقطني عليه عريضاً في تصحيحه، فإنه وذلك قوله (ص 54): ثم يستدل غير أولئك من أبي يحيى، وهو متروك الحديث، والقنوات عن ربيعة عن ابن أبي عمير عن مرسل عن النبي ﷺ، وابن أبي عمير، لا تقوم به حجة إلا وحمل الحديث، فكيف بما رويته<sup>(4)</sup>.

وقد فصلت القول على هذا الحديث، وذكرته طرقه ومثاله، وأما من أهل العلم في تصحيحه في الجزء الخامس من سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، فلم (160).

3- وقال ثالث في حديث الثور الطهي الأول: عصر الثور، وقد ذكر حاكم في الأحاديث كأمانة لمسة من الأصول والقواعد الكلية التي أركانها ﷺ لأصحابه رضي الله عنهم، منها حديث: لا تلمظ كمل البطالة، ثم قال القائل المشار إليه: بهذا الحديث مثلاً يصلح أساساً لفكرة مرور الزمن، وتحديد الحد للبطالة وبعض الموقوف، ولا استبدال بعض الممارات اختيار الرزية والعمى، و...<sup>(5)</sup>.

ثم أن المذكور يرجع إلى بعض المتخصصين في الحديث والمألفين بتصحيحه

(1) أخرجه الشيخ السيد سابق في 1/1 - 1/2 في قلعة الأولى.

(2) أخرجه كتاب عقوبة الإسلام وحديثه من 1/1 لأمانة القوي،

(3) أخرجه كتاب العدل في الحديث، أخرجه في الجزء الأولى 1/1 و 1/2 وأما الثاني  
المتعلق بغير الرزية.

والمجتهدين، لما جزم بنسبه إلى النبي ﷺ وإنما جعله مثلاً للتفكير التي ذكرها، فقد قال أبو زرعة: «حديث منكور» وقال أبو حيان: «لا أصل له».

وأوردوه النهائي في سلسلة الكبرياء (٢٧٠-٢٨٠) في جملة أحاديث ما فيها بأسانيدها في: «باب رواية أقوال منكورة يكرها بعض الفقهاء في مسائل الشفعة».

٤- حديث فان النبي ﷺ قال في أهل مكة: لهم مائة وعشرون ما عليهم.

لقد اجتمع أناس من علماء الحديث من كثير من علماءنا ومروقينا ومجتهدينا، وهم يتكلمون من حقوق أهل مكة في الإسلام، جازين بنسبه إلى النبي عليه الصلاة والسلام، حتى أصبح لك حجة واسعة في القرب كثير من العلماء المعروفين بالإصلاح والتضيق فضلاً عن غيرهم من المسلمين الصالحين، فهذه أحد دلائلهم يصرح بعض تلك في بيان ألقاه على الناس بمناسبة الجدل الذي قام حول محاولة بعض إخواننا الإسلاميين الإبدال بين النبوة والإسلام، في سنة ١٩٨٠ فقال: القراءاتون مضطرون في الحؤول، لا مجال بين مواطن وبين القومول إلى أعلى مناصب النبوة بسبب الذين أو الذين أو القلة وغير هذا الكلام إلى هذا الحديث، والحديث المقدم برقم (٢٧).

وقد وقع أن هذا الحديث لا أصل له من النبي ﷺ بهذا السياق الذي اختصوا ذكره، وإنما أورد ما كان بعض الفقهاء الذين لا علم منهم بالسيرة، قللته من أشرنا إليهم، ثم ألقاه الحديث على الناس وبشروهم بهم كتاباً ووعظاً، دون أن يدركوا الرجوع به إلى نوري المنعصر في الحديث ليكونوا على يده من أمره ولا ينسوا إلى النبي ﷺ ما ليس من حديثه، بل هو ما علم له أحد المتأخرين، فقد ثبت أنه قال عليه الصلاة: لهم ما لنا وعليهم ما علينا في الذين يملكون من المشركين، وقد ثبت عنه ﷺ من حديث يونس بن الحصيب وسلمان الفارسي وغيرهما.

قد حوت هذا مصدر الحديث السيرة خلاصاً ولا خلاصاً.

وهو حديث متداول على ألسنة بعض الفقهاء ومطويع في غير ما كتابه الفقهاء، والتأخر على ألسنة الناس حتى توجه به بعض المنابر في بلاغة كتابية، ولا

أصل له عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ بل إن معناه مخالفة لبعض الأحاديث الصحيحة لقوله ﷺ: «فإذا جاء أحدكم روح النجسة والإمام يطلب فليركع ركعتين ولا يتحول لهذه» أخرجه الإمام مسلم وغيره.

وقد بينت حال هذا الحديث، وما قاله أهل العلم به في سلسلة الأحاديث الضعيفة لقوم 177 فليراجعوه من شاء المصلي.

ومن الأمثلة المقلدة - وهي غيبي من غيبي - بين لكل حال أن الأحاديث الضعيفة مع التحول بها من أكبر العوارض - إن لم أقل - من أكبرها خطراً - على حال بعض المسلمين على الاعتراف من دينهم، فحرفاً أخذ أن يحضر ما أصيب به المسلمون من الاعترافات الكثيرة، فلكل إمام في قيامهم بإعادة واستكمال هذا، يشكركم إلهنا بجمود كلام من أوجب الله عليهم اتباعه وتبليغ كلامه، ورواه بقوله: «فَإِنْ بَيَّنَّ فِي الْقِيَامَةِ» بِأَنَّ قَوْلَهُ «وَلَمْ يَكُنْ» (1) (النجدة: 4-5)، وصلى الله وأخيراً أولئك حين انصسفوا لكل ما نصب إليه ﷺ من الأحاديث، ولم يصحروا ما صبح منها وما لم يصب، مع طعنهم وافتقارهم بأنه ليس كل ما يروى إليه ﷺ من الحديث صحيح ثابت عنه، فكان المفروض أن يكون هذا وحده كافياً ليحصلهم على التثبت والتطبيب والحديث الصحيح، فكيف ورسول الله ﷺ قد أخبرهم فيما صبح عنه أن بعض الناس سيكذبون عليه، في مثل قوله ﷺ: «فَإِنْ كَلِمَا عَلَيَّ» ليس تكلمت على أحد من كتبه على منصفاً فليروا طعنه من الآثار، رواء مسلم من حديث المشورة ﷺ، ثم حذرهم ﷺ من الاعتراض بولاء الكافرين والاعتصام على حديثهم فقال ﷺ: «فَيَكُونُ فِي أَمْرِ هَؤُلَاءِ مِثْلُونَ كَقَبُولِ بَأْسِكُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ» بما لم تصحروا لهم ولا تبالغوا، لا يبالونكم ولا يفتنونكم، رواء مسلم أيضاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وإن من حرمه ﷺ على حديثه، وسلامته من أن يوثق بأحاديث الكافرين عليه أنه اعتبر الكافرين يروون الأحاديث دون أن يشعروا من صحة نسبتها إليه ﷺ في حكم الكافرين عليه، فقال ﷺ: «فَمِنْ حَيْثُ عَلَيَّ بِحَدِيثٍ يَزْعُمُ بِي أَنَّهُ كَذَابٌ» فهو



أحد الكتابين<sup>١٢٠</sup>.

وقال (رحمه الله): «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع» ووافقه مسلم. عزى عن الإمام مالك (رحمه الله) قال ابن وهب: «أخاف أنه ليس ب مسلم ويحل حديثه بكل ما سمع، ولا يكون إماماً أبداً وهو يحدث بكل ما سمع».

ومن عبد الرحمن بن مهدي قال: «لا يكون الرجل إماماً يقتدى به حتى يثبت من بعض ما سمع».

ولذلك نقل العلماء على أنه لا يجوز الاحتجاج بالحديث الضعيف في الأحكام<sup>١٢١</sup> فضلاً عن الخلاف، ذلك لأن الحديث الضعيف لا يفيد إلا الظن غير جرح والأصل به مضمون بعض الكتاب والسنة، قال تعالى: «ولولا فضلنا لنكون من الخاسرين» (التكوير: ٢٨)، وقال (رحمه الله): «يوافق والظن، فإن ظن أئمة الحديث» نقل عليه وفي حديث آخر: «اقرأ الحديث على إلا ما علمته، فمن قلب على متعباً يظنوا بطلانه من الدابة»<sup>١٢٢</sup>.

وهذا كان الأمر كذلك، فكان الواجب على العلماء الذين هم المراجع لامة الناس في التعرف على أحكام الشريعة فضلاً أن يكونوا أحد الناس من مخالفة هذه التصور، ومخالفة تلك الاتفاق التي العهد بأسمائهم من العلماء الذين قالوا به ذلك ما يقتضيه حسن الظن بهم وبمخالفة لقرهم.

ولكن الواقع يشهد - والأسف بدلاً كفي - أن جمهورهم على اختلاف مذاهبهم قد انحلت كتبهم بمئات الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي رتبوا عليها أحكاماً لم يجدوا كثرة على اختلاف الروايات وأخطروا بها مما سبيل التعديل القبول في بعضها وبالمقابل لها بأحاديث هم معتدونها والمستدلون بها، تعجب على ذلك بعض المعاصرين<sup>١٢٣</sup>.

وهذا أمر يشهد به كل من له معرفة بعلم الحديث، وله اطلاع لا بأس به على

[١٢٠] انظر الفروع شرح لمؤلفه لإمام النووي ٣٥، ٣٦ والألفية المشتملة على المسند للشيخ العراقي ٤٤.

[١٢١] انظر مقدمة إمام الفلاح ص ٧ الفقرة الثالثة.

الكتب الظهية المبسوطة في المطالع الأربعة، ومن أجل ذلك وضع جماعته من أئمة الحديث على بعض الأبحاث منها كتب التصريحات المعروفة<sup>(١)</sup>. وأخذ ابن الجوزي الحديثي أئمة الحديث في مسائل الظهيرة وذكر في مقدمته الشامل له على تأليفه قال: «كان السبب في إثارة العرم تصنيف هذا الكتاب أن جماعته من إعراني ومطالبي في الظهيرة كانوا يفترون في زمن الصيا جميع أبحاث الظهيرة ويأتون ما صبح منها، وما طعن فيه، وأخذوا يفترون على هذا المسير:

أحدهما: الخشائي بالظهيرة

والثاني: طي أن ما في الخشائي من ذلك يكفي، فلما نظرت في الخشائي رأيت زيادة أثر الظهيرة في الحديث مرعاة، يقول أقرهم على أبحاث لا تصح، ويعرض عن الصحيح ويقلد بعضهم بعضاً فيما يقلد. ثم قد القسم المتأخرون ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قوم طلب عليهم الكمال، ورووا أن في البحث لهذا وكذا، فنبهوا الزيادة، وأخذوا بما سطره أبوهم.

والقسم الثاني: قوم لم يبالوا إلى أئمة الأحاديث، ونبهوا أن لا يد من سؤال من نظم هذا، فاستكفوا عن ذلك.

والقسم الثالث: قوم خصوصهم التوسع في الكلام طلباً للتقدم والرياسة، واستغاثهم بالجهل والقباح، ولا كفارة لهم إلى الحديث لا إلى تصحيحه، ولا إلى الظعن فيه.

وأيس هذا شأن من استظهر لديه، وطلب التوفيق في أمره. وأخذ رأيت بعض الأئمة من الظهيرة يقول في تصحيحه عن أبحاث قد أخرجت في الصحيح: «لا يجوز أن يكون رسول الله ﷺ قال هذه الألفاظ» ويرد الحديث الصحيح، ويقول: «أعني لا يعرف» وإنما هو لا يعرف، ثم رأيت قد استدل بحديث زعم أن البخاري أخرجه: «وليس كذلك» ثم قلل من مصنفه أمر كما قال

(١) انظر مقدمة ص ١٢٤ طبع في سنة ١٣٠٤ هـ - ١٩٨٦ م، والرسالة المسطورة للشيخ ناصر الدين الألباني.



الصحاح حصة الملقية، فلو لم يكن الشخص من شيوخه لا علمه كفى... قال محمد بن قيس: خالفنا من الحصة الملقية، ورواها القسود بالسة المحدثية قطعاً غيراً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية في نفس كلام الشيعة القسودية (ج ١ ص ١٢١):

«الاعتناء بالمقررات فيها كثير من الصدوق، والكثير من الكتب، والمراجع في القصور بين هذا وهذا، إلى علم الحديث، كما ترجع إلى الحجة في القول بين نحو العرب، ونحو غير العرب، والرجوع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة، وما ليس من اللغة، والفتاوى علماء الشعر والطب، وغير ذلك، فكل علم رجال يعرفونه، والعلماء بالحديث أصحّ تدبراً من هؤلاء، وأعلمهم صدقاً، وأعلمهم منزلة، وأكثرهم ديناً، وهم من أعظم الناس صدقاً وأمانة وعلماً وخبرة فيما يتكلمون به من الفرج والمعتل، مثل مالك والشافعي ومالك بن معمر بن سعيد والشافعي وأحمد... إلخ. الهادي ومسلم وأبي داود... وابن عدي وأبي حاتم البستي والدارقطني وأحمد بن حنبل خلق كثير لا يحصى علمهم من أهل العلم بالرجال والفرج والمعتل، وإذا كان بعضهم أصحّ بالشدة من بعض، وبعضهم أعدل من بعض في وزن كلامه كما أن الناس في سائر العلوم كذلك، فقال: وعلمنا علم عظيم من أعظم علوم الإسلام (ص ١٢١): فوالإستاد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة ثم قال (ص ١٢١):

«الأميل في العلم أن يرجع فيه إلى أئمة العلم وعلماءه، ومن يتروكهم في علمه، وأن يستقل على الصفة والخط يدلل مفسد من الرواية فلا بد من هذا وعلماء، وبالأخص محمد بن الفضل: (رواه القسود) لا يفتح به لا أهل السنة ولا الشيعة، وليس في المسلمين من يفتح بغير حديث رواه كل منصفه ثم قال في فصل آخر (ص ١٢١):

«فإن يكون المرجع صادقاً كثر الحديث، كثر الرواية فيه، لكن ليس من

أهل العناية بصحتها وسليته، فهذا يستلزم منه قلعة، فإنه صانع ضابط، وأما المعرفة بصحتها وسليته، فهذا علم آخر، وقد يكون مع ذلك فيها سببها، وقد يكون صانعاً من غير المسلمين، وليس له كثير معرفة، لكن هؤلاء وإن تفاصلوا في الطلب فلا يروج عليهم من الكذب ما يروج على من لم يكن له عليه نكاح من كان يترجمون أقواله، كان تميزه بين الصدق والكذب، أم قد يروج على أهل الضمير والفقه والرحمة والنظر أصابته كثرة، إما يستلزم بهاء وإما يحوزون صانعاً، ويكون مطوعة الكذب عند علماء الحديث، وقد يصدق بعض هؤلاء بما يكون كذباً عند أهل المعرفة مثل ما يروي طائفة من الفقهاء حديث: «لا تعطي يا حبيراء قلعة يربك البرص» وحديث «قلعة الأرض يسها» وحديث: «... إلى أمثال قلعة من الأحاديث التي يصدق بعضها طائفة من الفقهاء، ويرون عليها الحلول والحرمان، وأهل العلم بالحديث يلقون على أنها كذب على رسول الله ﷺ موضوعه، وتلك أهل قدام من الفقهاء يملكون ذلك».

وقال العلامة محمد بن عبد الهادي بعد أن قال قول ابن تيمية: فقد يروج: -.

فوعده الأحاديث التي ذكرها منها ما لا يعرف له إسناده ولا أصل كحديث: «قلعة الأرض يسها» ومنها ما هو موضوع، وما هو ضعيف الإسناد كحديث: «لا تعطي يا حبيراء قلعة يربك البرص» وابن عثري وغيره ما هو موضوع، وحديث: «فهي من يرح والرحمة رواه الترمذي بإسناده ضعيف»... ثم قال ابن عبد الهادي: «ويشبه ما ذكره تيمية من هذه الأحاديث ما يذكره بعض الفقهاء والأصوليين، أو المستحسنين محتجاً به أو غير محتج به، مما ليس له إسناده أو إسناده ولا يصح بحثه قلاد من أهل العلم كحديث النبي عن بيع التلاني بالتفريفة وحديث: «... ثم عدم ذلك بقوله:».

فراعلم أن غالب هذه الأحاديث مريبة بالأسانيده، ومنها ما لا يعرف له إسناده أصلاً، وهي على أقسام: فبعضها ما هو موضوع على رسول الله ﷺ، وبعضها

ما يشك في واهدها، ومنها ما إسناده ضعيف، ومنها ما قد رجسته بعض الأئمة،<sup>(١)</sup> والله الموفق للصوابية<sup>(٢)</sup>.

وقال العلامة ابن الساعاتي في الأمانة القاموسية (٢٩-٣٠) بعد أن ذكر أصنافاً من الرافضيين، منهم من وضعوا أحاديث في الأحكام وظنوا بالحلال والحرام:

وقال السيوطي في هزلة الصدور إلى من أي طرفة تحت حديث أبي رسول الله ﷺ أن يمشط أحداً كل يوم: فإن قلت: نقل أنه ﷺ أن يمشط لحيته كل يوم مرتين؟ قلت: لم أقف على هذا بإسناد، ولم أر من ذكره إلا العراقي في

(١) يلقب من يصور بعد عهد من في ذكر من عهد الرافضيين في زينة، فيه عداوة منها لعزل آل أبي طالب بعد الفتن التي عجز عن عداوتهم، وقد كان له في ذلك كلام لا يبرر عداوته في الفتنة الشافعية برقم (١-٢) ص ١٦٦.

الإنسانية ولا يعنى ما فيه من الأخلاقيات التي لا أصل لها انتهى.  
وقال الدكتور في كتابه الأسر «التلخيص الكبير لمن يطالع الجامع الصغير»  
(١٩٩-١٩٧) بعد أن ذكر مراراً كتب الله الحظي، وما يحدت عليه منها وما  
لا يحدت:

«كل ما ذكرنا من ترتيب المصطلحات إنما هو بحسب المسائل الظهنية وأما  
بحسب ما فيه من الأخلاقيات النبوية فلا، فكم من كتاب مضطرب اعتمد عليه أستاذ  
الفتاه مطروء من الأخلاقيات الموضوعية ولا سيما الظهنية، فقد وضح لنا  
بتوسيع النظر، أن أسماؤها وإن ذكرنا من الكاملين، لكنهم في نقل الأخبار من  
المتساهلين».

ثم قال الدكتور في الكتاب الأول (ص ٢٢٥): «فإن قلت: لما بالهم أوروبا  
في تصدياتهم الأخلاقيات الموضوعية، وبالهم وبناتهم؟ ولم لم يقتلوا الأساس  
مع صحة طعنهم؟ قلت: لم يورثوا ما أورثوا مع العلم بكونه موضوعاً، بل ظنوه  
مروءاً، وأما لئلا تدر الأساس على نكاح الجديد، فكأنهم أغروهم من الكشف  
الحديث، إذ ليس من وظائف البحث عن كفاية رواية الأخبار، إنما هو من وظيفة  
حصة الأكر، فتلك مقام نظائره، ولكن فن رجالية».

قلت: وفي جوابه كقولك نظر كبير واسع مع الظاهر، فإن كون تلك الأخلاقيات  
ليس من وظيفة الظهنية، فتلك لا يبرح لهم مطلقاً أن يورثوها مستحيين بها،  
ومحذون بها حاشا القرون المضيئة، وهذا معناه أحد شيئين:  
إما أنهم يورثون مسحتها، فذلك استجرأ بها، وهذا بعد أن شهادة الأئمة  
المختصين تروى ذلك،

وإما أنهم لا يعلمون مسحتها ومع ذلك استدلوا بها، وهذا هو الذي نعتقد،  
وهم على هذا متساهلون كما صرح الدكتور فيما تقدم، فعلى الله أن يعجز تلك  
لهم لخدمتهم لتشرح بحسن الله، وإن كان لعلهم هذا له أكثره نسبة من نشر  
الأخلاقيات الطبيعية والموضوعية بين طلاب الفقه، حتى صار من الصعب إنقاذهم  
بسطها وحرفهم عنها إلى الأخلاقيات الصحيحة فكأنهم المبيد بين قورعها من

الفتايات ونقصهم أنهم كانوا على معرفة ثامة بالأحاديث صحيحها وسقيمها وأنهم لم يورثوا إلا ما صحح منها، ويصرح بعض فلاسهم بقولهم: «كل شيء محدث» وليس كل محدث فلهذا وجهوا أن يجعلوا قول الرجل الحكم: «يؤكل من رطله».

ومن بعد هذا لا نريد من فتايات اليوم أن يصير كل واحد منهم مستقلاً إلى جانب فتواه فلهذا، يستطرح حين يطلب الأمر أن يستخرج الحديث من معاصره وأصوله القريبة منها والبعيدة وأن يحكم عليه بالصحة أو الضعف ليس ذلك قليلاً من الغيرة، بل يتراعى بقصد الاستقامة، وبمعرفة الرواة، واتبعه العلماء فلا . لا نريد منهم هذا كله شيء، يجب هذا، ولم لا وأكثرهم لم يتوسوا من علم الحديث إلا ما يعرف اليوم بمصطلح الحديث: دراسة سطحية نظرية لم يقرنوها تطبيق عملي، على نحو دراساتهم سائر العلوم الأخرى على القرنين الماضيين والقبائل، وفوردها من العلوم التي إذا لم ينضم إليها دراسة تطبيقية، فصرعان ما يستخرج من أبحاثهم بعد انتهائهم من الدراسة ومصداقهم على الشهادة.

ولما نريد من فتايات اليوم شيئاً وهو سهل على من سهل الله له: أن يثبوتوا بصحة من قبلهم فلا يحتجوا بالأحاديث الضعيفة إلا كانت أي حكم شرعي وأن يصرحوا عليها بالمرجح إلى أهل التخصص والمعرفة بها من المحدثين، وعوالة لهم كتب كثيرة معروفة في تخريج بعض الكتب القطعية، ولهم كتب أخرى متروكة تساعد الفقهاء على تمييز الحديث الصحيح من الضعيف، ولذلك يصح اعتبارهم بكونهم فقهياً صالحاً مستقراً.



[1] الشيخ ناصر الدين الألباني، مد الظهور، التمس بكافة الشريعة في الأثر فاستد على الاستد  
الشفقة وأمر على منه الشريعة كما أن فيه فيه بالكتاب المؤلفة في الأحكام الضعيفة  
والفهرست، والشفقة من الأثر، مع فيه من الفهرست منه، علم مع فيه.